Ali, Chidir. *Yurisprudensi Hukum Perdata Islam di Indonesia*. Bandung: P.T. Alma‘arif, 1979, 437pp.

***ملخص***

***القانون المدني و الفقه الإسلامي في إندونيسيا***

*Yurisprudensi Hukum Perdata Islam di Indonesia*

***يتألف هذا العمل من مجموعة واسعة من القضايا القانونية المأخوذة من المحاكم المدنية الإندونيسية، و يهدف إلى إيجاد مرجعية يمكن استخدامها في نقاشات و قررات قانونية مستقبلية. و تغطي القضايا المطروحة حوالي عشرين سنة من بدايات تاريخ إندونيسيا كدولة مستقلة (بين عامي ١٩٥٥- ١٩٧٩).***

***يبين المؤلف في المقدمة أن ما يهدف إليه هذا العمل هو بشكل أساسي أن يكون عمليا بحيث يسعى لتسهيل وصول الفكر القانوني الإسلامي و أحكامه لفئات اجتماعية متنوعة تشمل: المحامين و القضاة في كل من المجالي القانون العام و الإسلامي، و الوكالات الحكومية، و قطاع التعليم العالي - بفرعيه العام و الإسلامي- و طلابهما، و علماء الدين الإسلامي و المجتمع المسلم بشكل عام.***

***تتحدث القضايا القانونية المطروحة عن مواضيع مرتبة حسب الآتي: الزواج و الطلاق و الإرث و الهبة و الوقف بالإضافة إلى أهلية الحكم الديني. و تزودنا هذه القضايا بنظرة واقعية عن الأحكام القانونية في إندونيسيا خلال الفترة التي يتناولها هذا العمل، فعلى سبيل المثال تتعلق أولى القضايا المذكورة بطلب امرأة مسلمة أن تتزوج رجلا مسيحيا في جاكرتا و قد رفض القاضي رئيس المحكمة هذا الطلب في حكمه الصادر في ١٦ شباط من عام ١٩٥٥.***

***تقدم القضايا المطروحة أيضا نافذة مفيدة على تاريخ الفقه و التشريع الإندونيسي في العقود الأولى بعد الاستقلال عن حكم الاستعمار الهولندي، و مع ذلك تبقى أهمية هذه القضايا في وقتنا الحالي ثانوية و ذلك يعود إلى التغييرات الدينية و الاجتماعية المتسارعة التي طرأت على إندونيسيا المعاصرة. و يمكن معالجة هذا الأمر بإعداد نسخة جديدة من هذا العمل لتتضمن كلا من القضايا المذكورة و سلسلة من قضايا أخرى تعود لفترة ما بعد ١٩٨٠.***

***بيتر. ج. ريدل***

***ترجمة مها يازجي***